CD/1599
4 November 1999

ARABIC
Original: RUSSIAN

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ من الممثل الدائم للاتحاد الروسي موجهة إلى أمين عام مؤتمر نزع السلاح يحيل فيها نص بيان أدلى به ممثل رسمي لوزارة الخارجية الروسية

أتشرف بأن أحيل إليكم بياناً أدلى به ممثل رسمي لوزارة خارجية الاتحاد الروسي بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٩.

وأكون شاكراً لو تكرمتم بنشر البيان كوثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح، وتعميمها على وفود جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشاركة في عمل مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) فاسيلي سيدوروف
السفير
والممثل الدائم للاتحاد الروسي
في مؤتمر نزع السلاح

بيان لممثل رسمي لوزارة الخارجية الروسية

٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

لا تجري روسيا أي مفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن تعديلات في معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وبالأحرى بهدف "تكييفها" مع الخطط التي عرف أن الأمريكيين بصددها لإقامة ونشر نظام دفاع وطني مضاد للقذائف، وهو ما تحظره المعاهدة.

وقد اتفق الرئيسان الروسي والأمريكي في كولونيا على أن تعزيز الاستقرار الاستراتيجي لا يمكن أن يتم إلا بالامتثال للاتفاقات التي سبق التوصل إليها في مجال تقييد التسلح والحد منه، وفي المقام الأول معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

وتشعر موسكو بالقلق الشديد لاعتماد قانون في الولايات المتحدة يعلن أن سياسة الولايات المتحدة هي نشر نظام وطني للقذائف المضادرة للقذائف التسيارية، فنشر مثل هذا النظام لا يتمشى مع حكم رئيسي من أحكام معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية بل في الواقع مع جوهرها ذاته وهو: التزام كل طرف بألا ينشر منظومات للقذائف المضادة للقذائف التسيارية للدفاع عن أراضي بلده، وألا يقيم قاعدة لمثل هذا الدفاع. والتخلي عن هذا الالتزام سيؤدي، فيو اقع الأمر، إلى "قلب معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية" رأساً على عقب – إذ أن المعاهدة ستسمح في هذه الحالة بالأمور التي وضعت ووقعت من أجل حظرها، مما لا يفي في الواقع إلا إنهاءً فعلياً للمعاهدة.

وستكون للانتقاص من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية آثار لا علاج لها على نزع السلاح النووي ونظام منع الانتشار، وعلى الأمن الدولي وأمن كل الدول بما فيها روسيا والولايات المتحدة. ولهذا ترى روسيا أن مثل هذا "التكيف" للمعاهدة أمر غير مسموح به، ولا يمكن لروسيا أن تكون شريكاً في تحطيم معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

وتؤمن موسكو أنه مع هبوط مستوى أسلحة الهجوم الاستراتيجية تتزايد بشدة أهمية الامتثال الصارم لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وجعلها أكثر صلاحية والمقترحات الروسية المحددة بشأن طرق جعل هذه المعاهدة أكثر صلاحية، وبوجه خاص لمنع التهرب من القيود التي تفرضها، هي موضع مناقشة في الدورة الحالية للجنة الاستشارية الدائمة للمعاهدة في جنيف، التي تشارك فيها أوكرانيا وبيلاروس وروسيا وكازاخستان والولايات المتحدة.

ووفقاً للبيان الذي أصدره في كولونيا الرئيس الروسي ورئيس الولايات المتحدة فإن المناقشات بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت – ٣) ومعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية مستمرة بين

روسيا والولايات المتحدة. وقد عقدت الجولة الثانية من هذه المشاورات في موسكو بتاريخ ٢١ و٢٢ تشرين الأول/أكتوبر بين ج. ف. بردينكوف نائب رئيس الخارجية الروسية وج. هولم القائم بأعمال مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة. وانطلق الجانب الروسي، في هذه المشاورات وفي المشاورات السابقة التي عقدت في آب/أغسطس، من المقدمات المبينة فيما سبق، وأكد أن تعطيل معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ستكون له آثار وخيمة. ولا يمكن لأحد أن يصور موافقة روسيا على إجراء هذه المناقشات على أنها موافقة على "تكييف" معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية.

وكما أكد وزير الخارجية الروسية مؤخراً فإنه "إذا انتهكت معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية فسيجعل هذا كل مفاوضات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) "أمراً لا معنى له". وكان هذا وسيظل هو موقف الجانب الروسي في مناقشات القضايا المتعلقة بمعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت – ٣).

وتتطلب التغيرات في الوضع الاستراتيجي أن تتخذ كل التدابير لتعزيز معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، فعلى هذا الأساس، وليس على "أنقاض" هذه المعاهدة (وبالتالي على "أنقاض" معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ومعاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من المعاهدات)، ينبغي مواجهة التحديات الجديدة. وروسيا على استعداد لمواصلة عملية خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية على هذا الأساس، وبوجه خاص ستارت – ٢ وستارت – ٣. وتقترح مناقشة إقامة نظام عالمي لمراقبة عدم انتشار القذائف التسيارية وتكنولوجيا القذائف التسيارية، وتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول في المجالات المرتبطة بشبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، دون خرق للقيود التي تفرضها هذه المعاهدة.

– – – – –